

Distr.: GENERAL

ECA-NA/ICE/XXVII/4

March 2012

ARABIC

Original: FRENCH



الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

الاجتماع السابع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية

الرباط (المغرب)
6 - 9 آذار/مارس 2012

التقرير السنوي عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
في شمال أفريقيا (آذار/مارس 2011 - شباط/فبراير 2012)

التقرير السنوى عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا (آذار/مارس - 2011 شباط/فبراير 2012)

أولا - مقدمة

يشمل التقرير الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها المكتب دون الاقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من آذار/مارس 2011 إلى شباط/فبراير 2012. وقد نُفذت هذه الأنشطة وفقا للإطار الاستراتيجي لبرنامج العمل للفترة 2010 - 2011 الذي اقرته لجنة الخبراء الحكومية الدولية في دورتها الثالثة والعشرين في آذار/مارس 2008. وتم الاضطلاع بهذه الأنشطة بالتعاون مع الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات دون الاقليمية ومؤسسات منظومة الامم المتحدة. وتشمل هذه الأنشطة إصدار المنشورات وتنظيم الاجتماعات والحلقات الدراسية وتقديم الخدمات الاستشارية. وبالإضافة إلى الانجازات والنتائج الرئيسية التي تم تحقيقها، يصف التقرير الصعوبات التي تمت مواجهتها والدروس المستفادة في سياق عملية تنفيذ البرنامج.

وكان الهدف الرئيسي لبرنامج العمل هو "تعزيز قدرات الدول الاعضاء من اجل التكامل الاقليمي مع ايلاء اهمية خاصة إلى الاولويات المحددة في المنطقة دون الاقليمية لشمال أفريقيا في اطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) والأهداف الألفية للتنمية المتفق عليها دوليا.

وأفضى تحقيق الهدف المنشود إلى تحقيق ثلاث نتائج رئيسية هي: (1) تحسين قدرات الإدارات في الدول الأعضاء و قدرات الامانة العامة لاتحاد المغرب العربي و المنظمات الحكومية الدولية الأخرى على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج الاقتصاد الكلى والسياسات والبرامج القطاعية المنسقة والرامية الى تلبية الاولويات الرئيسية في مجال التنمية دون الاقليمية في شمال أفريقيا. والهدف هو دعم الدول الاعضاء في وضع واعتماد الاستراتيجيات والخطط الرئيسية على نحو مشترك في المجالات ذات الأولوية؛ (2) وتعزيز قدرة اتحاد المغرب العربي على تنفيذ البرامج المتعددة السنوات عن طريق تعزيز الشراكات مع اصحاب المصلحة الرئيسيين، ومن بينهم المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وهيئات الامم والمتحدة، و البنك الأفريقي للتنمية، وأمانة نيباد بشأن عدد من الإجراءات والبرامج و/او المشاريع المشتركة التي يتم الاضطلاع بها بالاشتراك مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعنية وغيرها من الشركاء ويتم إنجازها على الصعيد دون الاقليمي وعلى مستوى البلدان؛ (3) وإنشاء شبكة واسعة للمعلومات والمعرفة مع الشركاء الرئيسيين المشاركين في التنمية دون الاقليمية تشمل الحكومات والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، واتحاد المغرب العربي، ووكالات الامم المتحدة بغية تحقيق الهدف المحدد الرامي إلى زيادة عدد مجتمعات الممارسة المشتركة في هيكل تقاسم المعارف الذي وضعه مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ثانيا - الإنجازات الرئيسية لبرنامج العمل في عام 2011

كان الهدف من إنجاز الأنشطة المدرجة في برنامج عمل المكتب هو تحقيق النتائج في مجالات الأولوية المحددة في الإطار الاستراتيجي 2010 - 2011 , أي خطة العمل للفترة 2010 - 2012 للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2010 - 2012 للتعاون مع اتحاد المغرب العربي.

وساهمت التوصيات المنبثقة عن اجتماعات لجنة الخبراء الحكومية الدولية، فضلا عن مساهمات الدول الاعضاء في اتحاد المغرب العربي، والشركاء الآخرين في تحديد إطار أنشطة التدخل للمكتب على مدى الفترة قيد الاستعراض.

وفي 31 كانون الأول / ديسمبر 2011، بلغ معدل تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين 2010 - 2011 نسبة 96 %، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 100 % بحلول نهاية آذار/مارس 2012 .

وكرس عام 2011 لتوطيد المكاسب التي تحققت في فترة السنتين 2010 - 2011 في مجال وضع السياسات وأنشطة الدعوة. ونُظمت¹ الدورة السادسة والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية التي انعقدت في الرباط في الفترة من 22 إلى 25 شباط / فبراير 2011 في شكل منتدى ساعد على التوصل إلى توافق آراء بشأن الأولويات الرئيسية لأنشطة التدخل دون الإقليمية في شمال أفريقيا. واستعرض الخبراء في شمال أفريقيا والسفراء في الرباط، وممثلو الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي والمنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص عملية تنفيذ برنامج العمل. وكان هناك تسليم بالتنوع الجيدة للبرنامج كما تم الإعراب عن ذلك في "البيان الختامي" الذي اعتمدته اللجنة.

وقدّمت نتائج اجتماع اللجنة الى المؤتمر الرابع المشترك بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

وساهم المكتب أيضاً في وضع السياسات عن طريق عقد اجتماعات خبراء مخصصة وإصدار المنشورات في المجالات التالية: تنقل العمال في المغرب العربي، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة في شمال أفريقيا، والتحديات والفرص في مجال الطاقة المتجددة في شمال أفريقيا، والشباب بوصفهم عناصر التنمية الفاعلة.

وترد فيما يلي التفاصيل المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل حسب القطاعات الرئيسية مع التركيز على النتائج والصعوبات التي برزت على مدى عام 2011.

ألف - التنمية الاجتماعية

السياسات الاجتماعية

في الفترة قيد الاستعراض سلمت الدول الاعضاء بأهمية مراعاة الجانب الاجتماعي في إطار التنمية الاقتصادية عن طريق اعتماد العديد من السياسات والتوصيات التي تعزز التنمية الاجتماعية من خلال انشاء او تعزيز المؤسسات المسؤولة عن تطبيق السياسات الاجتماعية مثل المجالس الاقتصادية والاجتماعية ومراصد السياسات الاجتماعية.

شؤون الجنسين

هناك الآن تسليم بالمشاركة الاقتصادية للمرأة بوصفها عاملاً رئيسياً في التنمية في المغرب العربي وذلك بفضل تعميم المسائل الجنسانية في الأنشطة الرئيسية للمكتب. ويشهد على ذلك تنظيم ندوة في عام 2010 بشأن دور النساء صاحبات او منظمات المشاريع في التنمية الاقتصادية في بلدان المغرب العربي أعقبتها حلقة عمل في آذار / مارس 2011 عن سحب التحفظات والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة في شمال أفريقيا.

التشغيل

نظم اجتماع خبراء مخصص رفيع المستوى في أيلول / سبتمبر 2011 في الرباط (المغرب) لإجراء بحث متعمق في مشكلة تنقل العمال في سياق عملية التكامل الاقليمي في المغرب العربي. وكان الهدف العام من الاجتماع هو دعم جهود الدول في المنطقة دون الاقليمية بغية زيادة تعبئة الموارد البشرية المتوفرة وتحقيق التآزر الامثل بين أوجه التكامل التي يمكن ان تكون قائمة بين الدول او بين قطاعات النشاط الاقتصادي.

وشارك في الاجتماع حوالي 30 خبيراً يمثلون الادارات والوكالات الوطنية المسؤولة عن التشغيل ، ومعاهد البحوث، والاتحادات النقابية، ومنظمات أصحاب العمل في دول المنطقة دون الإقليمية، والأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، ومفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة العمل الدولية، فضلاً عن الاساتذة والباحثين، ورجال الاعمال.

وشملت التوصيات بصفة خاصة سبل ووسائل تطبيق الاتفاقات القائمة، وانشاء مرصد اقليمي للتدريب و التشغيل والهجرة، وانشاء وكالة مغاربية للتشغيل .

وستقدم هذه التوصيات لتصدق عليها أجهزة اخذ القرارات السياسية في اتحاد المغرب العربي. وستدرج فيما بعد في خطة تنفيذ تضعها الامانة العامة لاتحاد المغرب العربي بدعم من شركائها. ومن بينهم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وصدر منشور عن هذا الموضوع يهدف إلى إجراء تحليل مبلور للهجرة فيما بين بلدان شمال أفريقيا في سياق عالمي أصبح فيه التنقل الجغرافي والاجتماعي محركاً للنمو. وتتضمن الدراسة استراتيجية اقليمية لتعزيز تنقل العمال في المغرب العربي، وتحديد الأدوات التي ينبغي وضعها لإنشاء سوق عمل إقليمي في شمال أفريقيا، وتنشيط هذا السوق وإدارته، فضلاً عن الشروط المطلوبة لإدراج حركات الهجرة بصورة متسقة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

الشباب

في إطار السنة الدولية للشباب، نظم المكتب منتدى اقليمي بعنوان "الشباب هم عناصر التنمية الفاعلة" في الفترة من 8 الى 10 كانون الأول / ديسمبر 2011 في تونس بالتعاون مع اليونيسيف، وصندوق الامم المتحدة للسكان، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "الاييسكو"، واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو"، واتحاد المغرب العربي.

وكان الهدف من المنتدى هو المساهمة في تعزيز وتعميق الحوار بين الأجيال لمساعدة الشباب على القيام بدور اكثر نشاطا في عملية التنمية المستدامة في شمال أفريقيا. وكانت المواضيع الرئيسية المدرجة في برنامج عمل المنتدى هي المشاركة، و التشغيل، والتنمية المستدامة، والتكامل الإقليمي، والصحة. وتم تناول المسائل الجنسية وضعف الشباب بطريقة شاملة في عدة ميادين .

وشارك في المنتدى حوالي 150 شابا وغيرهم من المشاركين الآخرين بمن فيهم شخصيات وخبراء من ذوي التخصصات المختلفة الذين جاءوا من بلدان المنطقة السبعة (الجزائر، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، والسودان، وتونس)، بالإضافة إلى الشباب من منظمات المجتمع المدني، ومباشري الأعمال الحرة الشباب، والاكاديميين، والمشاركين من بلدان المهجر، وصانعي القرارات، ومنظمات القطاع الخاص، وممثلي وسائل الاعلام. وشارك أيضاً في المنتدى ممثلون وخبراء من قطاع التعاون الدولي، وبصفة خاصة من منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية، ومؤسسات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، ومن بينها اتحاد المغرب العربي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "الاييسكو".

وفي ختام أعمال المنتدى، أعتمد إعلان ختامي كثمرة للجهود المتضافرة التي بذلها الشباب أنفسهم، في هذا الشأن. ويدعو اعلان تونس الى تعزيز القيادات الشبابية دون تمييز بين الجنسين، وتعزيز المشاركة الفعالة للشباب في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويشدد اعلان تونس ايضا على ضرورة تعزيز قدرات مختلف الجهات الفاعلة ليلبغ مستوى أنشطتها المستوى الأمثل وتصبح أكثر فعالية من أجل تعزيز دور المراهقين وحقوقهم، ويدعو الإعلان أيضاً إلى زيادة الفرص وتعزيز الحوار واللقاءات بين الشباب والسياسيين في المنطقة.

وكانت عمالة الشباب من بين الجوانب الرئيسية التي شدد عليها الإعلان بالإضافة إلى الجهود التكميلية المتوقع أن تبذلها الحكومات والقطاع الخاص من أجل أن تكون البرامج التعليمية أكثر ملائمة لاحتياجات سوق العمل، وتهيئة المزيد من الفرص للشباب مع زيادة الوظائف المستدامة وغير الضارة بالبيئة.

وتناول إعلان تونس أيضاً مجالات من قبيل الصحة الجنسية والإنجابية للشباب، ومشاركاتهم في التنمية المستدامة والتكامل الإقليمي، فضلا عن الربط الشبكي بين رابطات الشباب، ودور وسائل الاعلام بوصفها أداة لزيادة الوعي والتغيير.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الشباب قاموا أنفسهم بإنشاء العديد من صفحات المناقشة على شبكات التواصل الاجتماعي من أجل مواصلة تبادل المعلومات والمعارف في مرحلة ما بعد منتدى تونس.

باء - تدبير التنمية

دور الدولة

انعقد اجتماع مائدة مستديرة بشأن دور الدولة فى التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى اطار أعمال دورة لجنة الخبراء الحكومية الدولية لعام 2011 . وركز اجتماع المائدة المستديرة على ثلاث قضايا رئيسية تتعلق بدور الدولة، هي: (1) التحول الاقتصادي؛ (2) وتمويل التنمية؛ (3) والتنمية الاجتماعية. وشملت الجلسات فى إطار هذا الاجتماع العروض التي قدمها الخبراء الدوليون والوطنيون. وساعدت العروض والمناقشات المشاركين على تبادل الخبرات ووجهات النظر بشأن دور الدولة فى سياق يتسم، فى جملة أمور، بالأزمة المالية والاقتصادية، وظهور جهات فاعلة جديدة تشمل القطاع الخاص والمجتمع المدنى، وتغير المناخ، والتغيرات الناجمة عن الدينامية الديمغرافية، وسوق العمل.

ونُظمت أيضا حلقتان دراسيتان فى تشرين الأول / اكتوبر 2011 بشأن الإدارة الديمقراطية لشؤون الحكم فى شمال أفريقيا. ونُظمت الحلقة الأولى بالاشتراك مع شعبة شؤون الحكم و الإدارة العامة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ونُظمت الثانية بالاشتراك مع ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للامم المتحدة وبالتنسيق مع حكومة المملكة المغربية. وشارك فى الحلقتين اكثر من مائة من الخبراء الإقليميين والدوليين بالإضافة إلى كبار المسؤولين الحكوميين وممثلى مختلف المجالس الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة، وممثلى المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدنى، ومراكز البحوث، و جمعيات و رابطات النهوض بالمرأة والشباب ووسائل الإعلام.

وهيأت هاتان الحلقتان اللتان نظمنا فى ظل ظروف اتسمت بالتغيرات السياسية والاجتماعية الحاسمة واللذان حظيتا بتغطية إعلامية واسعة فرصة للمشاركين للتمعن و للتفكير معاً فى جوانب هذه الحركات الاجتماعية التي شهدتها بلدان المنطقة دون الإقليمية وتحديد الوسائل التي يمكن ان تساعد مقرري السياسات على تكيف السياسات العامة على نحو أفضل واعتماد نهج الاستماع للمواطنين ومراعاة تطلعاتهم. وفى اعقاب الحلقتين قُدمت توصيات قوية و واضحة الأهداف سيساهم تنفيذها فى أن يصبح إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المواطنين، و إرساء أسس الديمقراطية القائمة على المشاركة والفعالة والمستدامة واقعاً معاشاً فى شمال أفريقيا.

جيم - التنمية المستدامة

تغير المناخ

شرع مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع المركز الافريقى للسياسات المناخية، واتحاد المغرب العربى فى إعداد دراسة تهدف الى وضع اطار إقليمي للعمل والتعاون من اجل التركيز على استهداف بناء القدرات على التكيف مع تغير المناخ فى البلدان الأعضاء فى اتحاد المغرب العربى. ويأتي هذا العمل استجابة للتوصيات التي قدمتها الدول الاعضاء أثناء دورة لجنة الخبراء الحكومية الدولية لعام 2010، ويهدف الى تحسين التنسيق وتعزيز التعاون على الصعيد الاقليمي عن طريق تبادل وتقاسم المعارف المكتسبة والموارد العلمية الوطنية والإقليمية الملانمة ووضع المبادرات المشتركة بغية بناء قدرات بلدان اتحاد المغرب العربى. ويندرج هذا العمل ويتوافق مع اهداف إطار كانبون الجديد للتكيف مع تغير المناخ الذى يهدف الى دعم تنفيذ مشاريع التكيف فى البلدان النامية.

ومن أجل مناقشة إطار العمل والتعاون المذكور من بين أمور أخرى تم تنظيم حلقة دراسية لتبادل الآراء وتقاسم الخبرات بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة في شمال أفريقيا في الرباط يومي 27 و 28 أيلول / سبتمبر 2011. وقد شارك في الحلقة خبراء من الدول الأعضاء، وخبراء من مراكز البحوث في المنطقة العربية، ومن منظمات المجتمع المدني المتخصصة.

وقد ساعد الاجتماع الذي كان ثمرة للتعاون بين اتحاد المغرب العربي والمركز الأفريقي للسياسات المناخية على ما يلي: (1) إجراء حوار بشأن التطورات السياسية، والمعارف والبحوث في مجال التكيف مع تغير المناخ في منطقة المغرب العربي؛ (2) وتحديد مجالات التعاون ذات الأولوية، وتعزيز تبادل المعارف والقدرات داخل منطقة المغرب العربي على أساس المزايا النسبية للبلدان والمؤسسات.

وسلط الاجتماع الضوء على المبادرات التي تضطلع بها عدة مؤسسات وطنية وإقليمية متخصصة في مجالات من قبيل ما يلي: النهج الإقليمي، ومعلومات الأرصاد الجوية، وتدهور الأراضي، وإدارة الموارد المائية، وتكيف محاصيل الحبوب وتكيف المناطق الساحلية، وإدارة مخاطر الكوارث.

وشدد الاجتماع على ضرورة وضع المبادرات والبرامج دون الإقليمية الجامعة في مجالات التنبؤ، ووضع النماذج المناخية، ومراسد الإنذار المبكر بالجفاف، وإدارة المياه، وإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ، والتدريب، وإدارة المعارف ذات الصلة بالمناخ والتنمية المستدامة.

ريو + 20

يقدم الدعم في هذا المجال للدول الأعضاء بشأن العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - ويسمى الآن أيضا "ريو + 20" - الذي سيعقد في الفترة من 20 إلى 22 حزيران / يونيو 2012 في ريو دي جانيرو في البرازيل. وفي هذا الشأن، قدم المكتب المساعدة التقنية لموريتانيا بشأن تنظيم مشاورات على الصعيد الوطني بشأن مؤتمر ريو + 20 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كانون الأول / ديسمبر 2011.

وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب، بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية، الدعم التقني لاتحاد المغرب العربي بغية تعبئة الموارد المالية في إطار العملية التحضيرية دون الإقليمية لمؤتمر ريو + 20 التي بدأتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد ساعد هذا الدعم في إنجاز استعراض حول التقدم المحرز في تنفيذ التنمية المستدامة في شمال أفريقيا، وانعقاد اجتماع تشاوري في الرباط نظمه المكتب (4 - 5 تشرين الأول / أكتوبر 2011) ناقش المشاركون فيه القضايا والمسائل ذات الأولوية في مجال التنمية المستدامة في المنطقة، وقدموا التوصيات في هذا الشأن.

ويسر المكتب أيضا بمشاركة الخبراء من اتحاد المغرب العربي في مختلف الأحداث التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن مواضيع الأمن الغذائي (تموز / يولييه 2011)، ومؤتمر ريو + 20 (تشرين الأول / أكتوبر 2011).

الطاقة الجديدة والمتجددة

في اطار برنامج عمله للفترة (2010 - 2011)، بدأ المكتب، بالتعاون مع اتحاد المغرب العربي، مشروعاً مدته سنتين بشأن الآليات المبتكرة لتمويل الطاقة المتجددة في شمال أفريقيا. والهدف الشامل لهذا المشروع هو دعم الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات المتوفرة في المنطقة في مجال الطاقة المتجددة بغية تعزيز الامن في مجال الطاقة، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ومكافحة تغير المناخ.

وقد بدأ هذا المشروع بأعداد دراسة لتحديد خط الاساس لتنمية الطاقة المتجددة في شمال أفريقيا. وتحلل هذه الدراسة الإمكانيات والفرص على المديين المتوسط والطويل، والدروس المستفادة من المبادرات السابقة والمبادرات الجارية، وكذلك الحواجز القائمة والآفاق في هذا المجال. وسيؤلى اهتمام خاص إلى تنمية الخبرات، والاستفادة من الدروس المستخلصة من البرامج والمبادرات التي اضطلع بها الشركاء في التنمية، والشبكات الدولية والإقليمية ذات النشاط في مجال القضايا المرتبطة بتنمية الطاقة المتجددة، وتشجيع قيام سوق متكاملة.

ومن اجل اطلاع الجهات الفاعلة في قطاع الطاقة بشأن المشروع، وتقاسم نتائج دراسة خط الأساس، نظم مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا أول اجتماع خبراء في الرباط (المغرب) يومي 12 و 13 كانون الثاني/يناير 2012 .

دال - دعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية

في الفترة قيد الاستعراض تعززت العلاقة بدرجة كبيرة مع اتحاد المغرب العربي. وتم تنظيم العديد من الأنشطة المشتركة في اطار برنامج العمل المتعدد السنوات 2010 - 2012 , بما في ذلك منتدى للشباب، ومؤتمر بشأن دور المرأة في التنمية، وحلقة عمل بشأن الجرائم الحاسوبية في شمال أفريقيا، واجتماع بشأن التعاون بين اتحاد المغرب العربي و المجموعات الاقتصادية الإقليمية الافريقية. وشارك المسؤولون والخبراء من اتحاد المغرب العربي بنشاط في أنشطة المكتب، بما في ذلك دورة لجنة الخبراء الحكومية الدولية التي شهدت تنظيم جلسة خاصة بشأن التكامل الإقليمي.

وواصل مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا جهوده الرامية إلى إنشاء آلية تنسيق دون اقليمي في اطار الدعم الذي تقدمه منظومة الامم المتحدة للاتحاد الافريقي ونيباد و المجموعات الاقتصادية الإقليمية في شمال أفريقيا. وفي هذا الإطار عُقد اجتماع في كانون الأول / ديسمبر 2010 لمتابعة وتقييم برنامج العمل المتعدد السنوات للمكتب. وكان موضوع هذا الاجتماع "الشراكة من اجل المغرب العربي". وشاركت في الاجتماع الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في أنشطة التنمية في شمال أفريقيا لمناقشة الأنشطة المزمعة في برنامج العمل المتعدد السنوات الثاني 2011 - 2013، وتبادل الآراء مع اتحاد المغرب العربي، والمكتب بشأن الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها بصورة مشتركة. ونُظم في هذه السنة اجتماع مماثل في 14 كانون الأول / ديسمبر 2011 . وعلى عكس اجتماع عام 2010 اقتصرت المشاركة في هذا الاجتماع على اتحاد المغرب العربي والمكتب وذلك نظراً للأهداف المحددة لهذه الاجتماع. وفي الواقع كان الهدف المباشر لهذا

الاجتماع بالإضافة إلى السعي إلى توسيع قاعدة شراكات اتحاد المغرب العربي على نطاق أفريقيا هو تقييم تنفيذ برنامج التعاون المتعدد السنوات (2010 - 2012). وساعد هذا الاجتماع الذي استمر لمدة يوم واحد على بلوغ هذا الهدف، وإرساء الأسس لوضع برنامج التعاون المقبل بين الشريكين. وجرت مناقشة استراتيجية متابعة التوصيات بشأن الأنشطة المنجزة بالفعل. وترد بالتفصيل نتائج هذا الاجتماع في التقرير عن تنفيذ برنامج التعاون بين مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا واتحاد المغرب العربي.

ونظم المكتب في تونس يومي 7 و 8 تموز / يولييه 2011 بالتعاون مع اتحاد المغرب العربي ومصرف التنمية الأفريقي اجتماع خبراء مخصص لتعزيز تبادل الخبرات والمعلومات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

ويندرج هذا الاجتماع في الإطار العام للاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتشير التطورات الجديدة التي شهدتها مجال التعاون الدولي في السنوات القليلة الماضية إلى أهمية المجموعات المنظمة (الشركات المتعددة الجنسيات، وتكتلات البلدان، و المجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها) في تطور التجارة في السلع والخدمات، وتدفق رؤوس الأموال في جميع انحاء العالم.

وإذا أصبح تجمع الدول في مناطق تكامل سمة للعولمة في هذه السنوات الأخيرة إلى درجة صار كثيراً ما تثار فيها مسألة العلاقة بين الهيكلة الإقليمية والعولمة، فيجب الإقرار بأن المجموعات الاقتصادية الإقليمية تؤدي دوراً متزايد الأهمية في إقامة نظام عالمي سواء كان هذا النظام اقتصادياً أو غير اقتصادي. ومن المتوقع تنامي هذا الدور مع اتجاه بعض البلدان النامية ذات الاقتصادات الناشئة وهجومها على أنماط العلاقات الاقتصادية العالمية القائمة والتوجه نحو العلاقات مع بلدان الجنوب بصفة خاصة. وفي ظل هذا الواقع الجديد، اتخذت المجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية في السنوات الأخيرة مبادرات في مجال التعاون بالإضافة إلى تنظيم مؤتمرات قمة شبه مؤسسية بين بلدان الجنوب ذات الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية في أفريقيا.

ويندرج الاجتماع أيضاً في إطار شعار تبادل وتقاسم الخبرات السابقة والمقبلة. وبالإضافة إلى دورها الجديد كجهة ميسرة للتعاون بين بلدان الجنوب فإن هذه المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تتسم بدرجات متفاوتة من التكامل ستستفيد من تعجيل عملية التعاون فيما بينها على المستويات العالمية والقطاعية والمواضيعية.

وهذه هي الروح التي اتسمت بها المناقشات على مدى يومين. وقد تناولت الجلسات الرئيسية ما يلي: تعزيز تبادل الخبرات والتعاون فيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية: التحديات ومجالات التعاون الرئيسية، ومفاهيم ونهج تعزيز التعاون بين هذه المجموعات، وتبادل البيانات واتساقها، وإدارة المعارف، وإستراتيجية التقاسم، وسبل تعزيز التعاون بين اتحاد المغرب العربي و المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى.

وشارك في الاجتماع خبراء من المجموعات الاقتصادية الإقليمية بمن فيهم خبراء من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، و المجموعات الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد) واتحاد المغرب العربي. وشاركت في الاجتماع أيضاً المنظمات الدولية والإقليمية، والقطاع الخاص، وهي وكالة الاستثمار الإقليمية التابعة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، واتحاد الغرف التجارية لغرب أفريقيا، ومكتب شمال أفريقيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

وأوصى الاجتماع، فى جملة أمور، بأن يواصل البنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا الجهود الرامية إلى تيسير التعاون بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية جنباً إلى جنب مع العملية المشتركة لمواءمة الأنشطة مع الاتحاد الأفريقي التي ينبغي أن تدعمها هذه الجهود. ومن ثم فقد طلب الاجتماع من المؤسستين مواصلة العمل من أجل تضافر جهودهما وجهود الاتحاد الأفريقي بغية إدراج أنشطة قاعدة بيانات مصرف التنمية الأفريقي، ومرصد التكامل الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمبادرات الأخرى التي تهدف إلى مواءمة الإحصاءات فى نفس السياق الرامى إلى الوصول بأنشطتها إلى المستوى الأمثل وتعزيز التآزر بينها.

وأوصى الاجتماع بأن يواصل اتحاد المغرب العربى جهوده من أجل تعجيل عملية التكامل الإقليمي فى شمال أفريقيا التى لا تزال رغم النوايا الحسنة المنطقة الأقل تكاملاً فى القارة. ومع الترحيب بالنهج الجديد والجهود التي يبذلها البنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم اتحاد المغرب العربى فى مساعيه، أوصى الاجتماع بأن يستفيد الاتحاد من خبرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى فى المجالات التي تهتم. وينبغي أن يؤدي وضع منهاج لإدارة المعارف وتقاسمها دوراً هاماً فى هذا المجال. وكثيرة للأفكار التي انبثقت عن هذا الاجتماع صدر منشور يبين الاتجاهات الحالية للتعاون بين بلدان الجنوب ودور المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

هاء - إدارة المعرفة

فى مجال إدارة المعارف، واصل المكتب جهوده فى مجال الشراكة مع الاوساط الاكاديمية عن طريق تنظيم الندوة الدولية المتوسطة الخامسة عن موضوع "تحرير التجارة ودينامية اوجه عدم المساواة". وشاركت فى تنظيم هذه الندوة منظمة التجارة العالمية، وجامعة ليون II، وجامعة محمد - V - السويسي. وشارك فى الندوة حوالي 100 من الخبراء القادمين من خمسة عشر بلداً، وقد اتاحت الندوة مناقشات علمية رفيعة المستوى بفضل قرابة 60 عرضاً قُدمت أثناء الندوة.

وساهمت الندوة أيضاً، على غرار الندوات السابقة، فى تقاسم المعارف، والفهم الأفضل لديناميات التفاوت وارتباطها بالتجارة الدولية. وبمرور السنوات، وبناء على توصية من الدول الأعضاء، أصبحت الندوة حدثاً سنوياً، و"نقطة التقاء" للخبراء البارزين المهتمين بتنمية المنطقة دون الإقليمية وتفاعلها مع المناطق دون الإقليمية الأخرى. وساهمت الندوة كذلك فى تعزيز العلاقات بين مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا والجامعات والأوساط الاكاديمية فى شمال أفريقيا. وكانت إحدى نتائج الندوة إنشاء شبكة من الخبراء يجتمع أعضاؤها على أساس سنوى. ويشارك أعضاء هذه الشبكة فى أنشطة مكتب شمال أفريقيا بوصفهم من أهل الرأي والخبراء والاستشاريين أو أخصائيي التقييم الخارجيين لأنشطة المكتب. وقد صدرت ووزعت بالفعل ثلاثة كتب تضمنت مساهمات مختارة مستخلصة من الندوات الثلاث الأولى.

واو - التعاون والشراكة

في الفترة قيد الاستعراض عزز المكتب شراكته مع الجهات الفاعلة الأخرى بما فيها هيئات الأمم المتحدة، وبصفة خاصة الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في المغرب وموريتانيا وتونس. وقد أحرز المكتب تقدماً كبيراً بوصفه عضواً نشيطاً في هذه الأفرقة.

وقد أدى المكتب دوراً رئيسياً في تنفيذ العديد من الأنشطة الرئيسية المشتركة. وكان هذا الدور هاماً لضمان أخذ قضايا التكامل الإقليمي في الاعتبار في سياق برامج الأفرقة القطرية وترجمتها بالتالي في إعلان نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

وفي إطار الاجتماع الثاني للجنة المعلومات والعلم والتكنولوجيا، تعاون المكتب مع شعبة العلوم والتكنولوجيا في تنظيم حلقة عمل بشأن الأطر القانونية والتنظيمية من أجل اقتصاد المعرفة (2 أيار / مايو 2011، أديس أبابا).

وساعدت حلقة العمل التي شاركت فيها البلدان الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومن بينها اتحاد المغرب العربي على عرض مشروع الاتفاقية الإقليمية للأمن الحاسوبي التي تقدم في إطارها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي. كما ساعدت الحلقة على الشروع في إجراءات التشاور التي ينبغي اتخاذها في هذا الشأن على الصعيد دون الإقليمي بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وتندرج في هذا الإطار حلقة العمل التي سينظمها المكتب بالتعاون مع اتحاد المغرب العربي في الفترة من 19 إلى 21 آذار/مارس 2012 في الرباط.

وشارك المكتب في الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية للمشروع الإقليمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وفي حلقة العمل المعنية بتنسيق التشريعات الحاسوبية من أجل تعزيز مجتمع المعرفة في العالم العربي، بيروت، لبنان، 13 و 14 و 15 أيلول / سبتمبر 2011.

وقد تم عرض تجربة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأنشطتها من أجل مواءمة الأطر القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا بهدف تحقيق التآزر الأفضل بين أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في هذا المجال، وبصفة خاصة فيما يتعلق ببلدان شمال أفريقيا.

زاي - الخدمات الاستشارية

في الفترة قيد الاستعراض استجاب المكتب لطلب من الجزائر وطلب من موريتانيا في هذا الشأن. وبالإضافة إلى هذه الطلبات الرسمية، التقت مديرة المكتب مرات عديدة بالمسؤولين في سلطات البلد المضيف (المغرب)، كما اجتمعت بالسلطات الانتقالية في تونس لبحث الإعداد لمندى الشباب.

وتتدرج الاجتماعات مع السلطات المغربية على مختلف المستويات في اطار التعاون بين منظومة الامم المتحدة والمملكة المغربية. فالخبراء فى المكتب هم اعضاء في مختلف الأفرقة المواضيعية المعنية بتنفيذ الخطة الإطارية للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في البلدان.

وساعدت البعثة التي أوفدت إلى الجزائر على تحديد المجالات المحتملة للتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجزائر. وقد أولى اهتمام خاص إلى أنشطة نظام الحسابات القومية، 2008، ورغبة الوزارة المسؤولة في اجراء دراسات تطلعية عن الاقتصاد الجزائري.

وكانت البعثة التي أوفدت الى موريتانيا استجابة لطلب قدمته وزارة المالية الموريتانية للامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتألفت البعثة من موظفي شعبة الامن الغذائى والتنمية المستدامة، والشعبة المسؤولة عن التنمية الاقتصادية ونيباد، والمركز الافريقى للإحصاءات، ومكتب شمال أفريقيا. وقد قدمت هذه البعثة الاستكشافية استعراضاً عاماً مستكماً للسياق الاجتماعى-الاقتصادى والبيئى في موريتانيا. كما ساعدت البعثة الوفد على تحديد التحديات التى تواجه موريتانيا، فضلاً عن مجالات العمل ذات الاولوية بالنسبة للسلطات فى البلد. وأفضت البعثة إلى تحديد المجالات المحتملة للتعاون، والرغبة في إعداد مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وموريتانيا. وفى إطار متابعة هذه البعثة، قدم المكتب المساعدة التقنية لموريتانيا بشأن تنظيم مشاورات على الصعيد الوطنى بشأن مؤتمر ريو + 20 بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائى فى كانون الأول / ديسمبر 2011 .

وبالإضافة الى هذه البعثات والاتصالات، نظم المكتب في السنة الماضية بعثات لجمع البيانات فى جميع الدول الاعضاء من اجل الحصول على معلومات مستكملة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية فى عام 2011 والتوقعات لعام 2012. وساعدت هذه البعثات أيضاً على جمع معلومات مكملة للمعلومات الواردة في الاستبيانات التي أرسلت عبر القنوات الدبلوماسية إلى كل الدول.

ثالثاً - التحديات والدروس المستفادة والتوقعات لعام 2012

كان عام 2011 عاماً حاسماً في تاريخ الدول الاعضاء. وسيتطلب حجم المطالبات الاجتماعية، ولا سيما مطالبات الشباب من أجل إدارة أفضل وأكثر شمولاً لشؤون الحكم، والحد من أوجه عدم المساواة مراجعة سياسات وبرامج الدول، وأيضاً بلورة أدوات وطرق تقييم الاداء الاقتصادي. وينبغي أن يدعم المكتب والشركاء الآخرون بقدر أكبر جهود الدول الاعضاء لإعادة صياغة الاستراتيجيات الانمائية وتقييم الآليات من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجيات لضمان التوزيع الأفضل لثمار النمو، وتوفير فرص العمل، وانتهاج إدارة لشؤون الحكم تكون أكثر شمولاً وخاصة بالنسبة للشباب. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة بصفة خاصة إلى ان المكتب، والأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي والشركاء الآخرين من منظومة الأمم المتحدة قرروا أن يكون عام 2012 عاماً يكون فيه موضوع الشباب موضوعاً رئيسياً في إطار التعاون بين هذه المؤسسات.

ومن ناحية أخرى فإن بطء عملية التكامل الاقليمي في شمال أفريقيا لا يزال يمثل تحدياً رئيسياً لا يشجع دائماً على التنفيذ الكامل لأنشطة المكتب وزيادة فعالية عمله. ويأمل المكتب في أن تقضي التحولات السياسية والاجتماعية التي بدأت في عام 2011 الى تعزيز علاقات التعاون بين دول شمال أفريقيا عن طريق التكامل الاقتصادي الفعال بفضل الآليات المناسبة.

وبصفة أخص سينظم المكتب في عام 2012 دورة لجنة الخبراء الحكومية الدولية، واجتماعات خبراء مخصصة للمواضيع الرئيسية الثلاثة وهي التنمية المستدامة (تقييم اثار مؤتمر ريو + 20 على شمال أفريقيا)، والتنمية الاقتصادية (التكامل المالي وإدارة شؤون الحكم الاقليمي في شمال أفريقيا)، والتنمية الاجتماعية (تعزيز الضمان الاجتماعي في شمال أفريقيا). وستصدر نتائج اعمال كل اجتماع من اجتماعات لجنة الخبراء في منشور خاص. ومن المزمع أيضاً تنظيم ثلاث حلقات تدريبية في عام 2012 على النحو التالي: (1) حلقة دراسية عن نظام الحسابات القومية، 2008؛ (2) وحلقة دراسية عن أدوات تقييم اثار السياسات المشتركة للتكامل الاقليمي في المغرب العربي؛ (3) وحلقة دراسية عن الجوانب دون الاقليمية لمجتمع المعرفة، ومشروع ميداني بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض الكفاءة في استخدام الطاقة في بلدان المغرب العربي، فضلاً عن الخدمات الاستشارية بناء على طلب الدول الاعضاء.

وللاطلاع على المزيد من التفاصيل انظر الوثيقة CEA-AN/CIE/XXVII/5.